وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة دمشق
كلية العلوم السياسية
قسم الدراسات السياسية

التطرف والأصولية الإسلامية: الجزائر أنموذجا-دراسة تحليلية

Extremism and Islamic fundamentalism: Algeria as a model - an analytical study

إعداد الطالب: محمد جرجيس
الدكتور المشرف: عاصم أبو حجيلة

المقدمة

1. التطرف مرض يصيب كلّ الحركات السياسية (علمانية، أو أصولية)، ولذلك لا يُعد التطرف نابعاً من الحركات الأصولية الإسلامية، بقدر ما هو تفاعل للعوامل البنيوية، حيث تنامي الوعي المدني بحقوق المواطنة والحكم الرشيد، يؤدي إلى مرونة النخب، وعدم تطرُّفها سواء في المعارضة الأصولية أو النظام السياسي.
2. هذا ما يوضحه النموذج الجزائري، خلال الفترة الممتدة بين (1989 و1999). انطلق الحراك الشعبي في (5، تشرين الأول، 1989) معبراً عن استيائه من المظالم، والحرمان في الحقوق المدنية والسياسية، مُطالباً بالإصلاح الجذري، لكن سرعانَ ما تحوَّل إلى أعمال عنف وفوضى؛ على يد الفوضويين الذين وظَّفتهم النخب المتصارعة في هرم السلطة.
3. استغل الأصوليون الإسلاميون الموقف، وعرضوا أنفسَهم وسيطاً بين الجماهير والسلطة، واستطاعوا أنْ يكونوا صوتاً للشعب، وعملوا على إقامة تحالُف ضمني بينهم وبين الرئيس الجزائري (الشاذلي بن جديد)، الذي أقرَّ دستور 1989الانفتاح التعددي للأحزاب.
4. أتاح الدستور للأحزاب الأصولية شرعية وجودها، وتأسّس حزب (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) بزعامة (عباسي مدني) الذي غرّر بقاعدة الحزب الشعبية، وسعى لإقصاء بن جديد، مُطالباً إياه بالاستقالة، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة، أو إعلان الجهاد على النظام لتأسيس الدولة الإسلامية؛ مما مهَّد لتجذُّر نهج التطرف لدى القاعدة الشعبية، وجعلها قابلةً للتعبئة من قِبل النخب المعارضة الأصولية.
5. دفع ذلك النظامَ إلى إعادة حساباته، فكان الانقلاب العسكري في (1/12/1992) ليدخل الجزائر في صراع بين النخب المتشددة في النظام، وبين النخب المعارضة الأصولية المضادة الأكثر تطرفاً من (الحركة الأصلية) من الجهاد العنف المقدس متخذة غطاءً شرعياً في تبرير أعمال التطرف، التي تمثَّلت في قتل المدنيين، وتعذيبهم، والتنكيل بهم، وارتكاب سلسلة من المجاز بحقهم.
6. ولم تنتهِ معاناة المدنيين إلا بتسلُّم نخب مرنة نظام السلطة؛ حيث استبعدَت نهج العنف من ممارساتها، وسعَت إلى المراوغة لتهدئة الأوضاع الأمنية، وتفتيت تطرُّف المعارضة الأصولية (جبهة الإنقاذ الإسلامية)، والمضادة (الجماعة الإسلامية المسلحة).

منهجية الدراسة

1. استخدم الباحث **المنهج الوصفي التحليلي** في الفصل الأول، لمعالجة التأصيل التاريخي والنظري والمفاهيمي لظاهرة الأصولية والتطرف في كلٍّ من: الفكر اليهودي، والمسيحي، والإسلامي.
2. فرضَت طبيعة البحث استخدام مبدأ التكامل المنهجي، حيث استُخدم **منهج التحليل البنيوي الوظيفي** لتحليل الأبعاد البنيوية وتفسيرها وفهمها بما تشمله من أنساق ثقافية، واجتماعية، وأيديولوجية، وقيمية، وفكرية وذلك في إطار تحليل أبعاد العلاقة بين النظام السياسي، والأصولية الإسلامية في الجزائر.
3. فرضت طبيعة البحث في الفصل الثالث الذي تناول تحليل إشكاليات تطرُّف النظام البنيوي والأصولية الإسلامية استخدام **المنهج البنيوي الوظيفي**، لتحليل ظاهرة تركُّز السلطة بيد نخب متطرفة تصنع القرار في النظام القائم أو المعارضة الأصولية الإسلامية.

محتويات الدراسة

أولاً- الإطار النظري:

1. تضمّن **الفصل الأول (الإطار المفاهيمي والتاريخي والنظري للتطرف والأصولية)** تأصيلاً مفاهيمياً لظاهرة التطرف، محددًا دعائمه: الكراهية، العنف، المقدس. وهذا ينطبق على أيّ فكر سياسي علماني أو أصولي، في حين عرض التأصيل التاريخي، للتطرف، نشأته عبر الحضارات القديمة والحديثة. وقد عرض نماذج مختلفة من التطرف الديني.
2. يُعد (حسن البنا)، ومن بعده (سيد قطب)، المنظِّرَين الأوَّلين للتطرف الأصولي، واستند (قطب) إلى منهج الخوارج التكفيري، وإلى فكرة جاهلية الأنظمة العلمانية وحاكمية الله عند المودودي، لتصبح كافرة في تنظيرات (قطب).
3. شكّل فكره فيما بعد الأساسَ الروحي لتشكيل التنظيمات المتطرفة مثل: الهجرة والتكفير، والجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر، وتنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق.
4. يقدم البحث تفسيراً نفسياً واجتماعياً ومعرفياً لظاهرة التطرف العنيف.
5. يعالج الفصل أيضاً ظاهرة الأصولية، من خلال عرض تأصيل مفاهيمي وتاريخي لظاهرة الأصولية بأشكالها المختلفة (يهودية، مسيحية، إسلامية). نظراً لحساسية مصطلح (الأصولية)، واختلاف معناه تبعاً للبيئة الثقافية والدينية التي ينشأ فيها المصطلح، استطاع الباحث أنْ يضع توصيفاً سياسياً عاماً للمصطلح.
6. يُبين البحث الفرق بينها؛ إذ تأسست دولة كهنوتية حكمها الباباوات والحاخامات، في حين يتعذر وجود دولة دينية في الأصولية الإسلامية، لأنَّ الحاكم لم يكن رجل دين، لكنه كان يتخذ الإسلام قاعدةً لتوطيد شرعية حكمه. أهم ما جاء به الفكر السياسي الأصولي الإسلامي: أطروحة وليّ الأمر، حاكمية الله، ولاية الفقيه.
7. يقدم البحث تأصيلاً نظرياً للأصولية باعتبارها حركة اجتماعية-سياسية، محددًا ثلاث مراحل لتطور مسار الحركات الأصولية: الأولى: تبدأ المطالبة بالإصلاح والتغيير، والثانية: تتوجه نحو العنف عندما ترى الظروف مواتية لذلك، والأخيرة تبدأ عندما تضعف الحركة، وتقبل المصالحة مع وجود نخب داخلها رافضة المصالحة.

ثانياً- الإطار التطبيقي:

1. يعرض **الفصل الثاني المدرج تحت عنوان: (تحليل أبعاد العلاقة بين النظام السياسي والأصولية الإسلامية في الجزائر)** تطبيقاً للإطار النظري في تحديد مراحل تطور الحركة الأصولية باعتبارها حركة اجتماعية سياسية. والتي تبدأ بتبنّي شعارات التغيير والإصلاح، مستغلةً الفراغ المعنوي الناشئ بين السلطة وقاعدتها الشعبية، وعدم قدرة الأخيرة نقل مشاكلها إلى السلطات، نتيجة غياب قنوات التواصل والمشاركة السياسية، لتأتي الحركة الإسلامية، وتنتظر الفرصة المناسبة، مؤدية دور الوسيط بين الجماهير والسلطة؛ لتكون البديل التعويضي للمجتمع المدني. لكنها لن تستمر طويلاً بتأدية هذا الدور، فتتخلى عن قاعدتها الشعبية، وتفرض نفسها كبديل وحيد لتولي السلطة بدلاً من النظام الحاكم. انطلاقاً من خطاب نقدي إقصائي لتوجهات النظام السياسي، في مقابل أدلجة الوعي الجماهيري نحو مشروع الأسلمة، الذي يحظى بالمثالية والقداسة. وتبدأ مرحلة المنافسة والصراع الثقافي على مكونات الهوية بحثاً عن شرعية وجود وأحقية استلامها الحكم بدلاً من النظام القائم، وهذا ما يستعرضه مباحث هذا الفصل على مستوى الأبعاد البنيوية والأيديولوجية والاستقطابية، تلك المنافسة دفعتهم إلى تسييس المجتمع المدني.
2. أما **الفصل الثالث، المدرج تحت عنوان: (تحليل إشكالية تطرف النظام البنيوي والأصولية الإسلامية)**. فيتضمن **المبحث الأول** منه: المتغيرات المؤدية لإضعاف مرونة النظام، ورفع درجة قابليته للانغلاق والتطرف والتي تمثلت بالضغوط الاقتصادية والاجتماعية، والصراعات الثقافية (بين الأحزاب العلمانية، والإسلاميين)، والسياسية (بين النخب الداعمة للأصوليين، والنخب الساعية للإقصاء).
3. أما **المبحث الثاني:** فيعرض المتغيرات المؤدية لانزلاق الحركة الأصولية، نحو العنف، ومن ثَم تحقيق المرحلة الثانية من مسار الحركات الاجتماعية السياسية. وتتمثل بسلوكيات (جبهة الإنقاذ الإسلامية) في إقصاء مؤسسات الدولة، والمعارضة العلمانية، وحتى الإسلامية نفسها مثل: حزب النهضة الإسلامية، وحركة المجتمع الإسلامي. واستعداد الجناح المتطرف فيها للعمل العسكري المسلح بشكل سري قبل انغلاق النظام وإعلان الانقلاب العسكري. وأسهمت خطابات (بن حاج، مدني) في تأصيل العنف المقدس، وإدراجه روحياً في القناعة الإيمانية لدى أتباعها. ثم جاءت الحركات المضادة (الأشد تطرفاً) تبنَّت أيديولوجيا أكثر عنفاً ونظَّر لها (أبو قتادة الفلسطيني) والتي تمثَّلت بالجماعة الإسلامية المسلحة.
4. في حين يعرض **المبحث الأخير** دور سياسات النظام الأمنية والعسكرية (اعتقال زعماء جبهة الإنقاذ الإسلامية (مدني، بن حاج)، رفض الحوار مع الكوادر المعتدلة من جبهة الإنقاذ، الانقلاب، إلغاء الانتخابات، حلّ جبهة الإنقاذ، اعتقال المتعاطفين معها) كلها أدت دوراً في انشقاق الحركة المضادة متمثلةً بالجماعة الإسلامية المسلحة من الحركة الأصلية (جبهة الإنقاذ الإسلامية). كما شكلت تلك السياسات دافعاً محفزاً وداعماً لتعبئة الشعب في عضوية تلك الجماعات، مما أدى لتجذير العنف في المجتمع الجزائري، من خلال تبنّي النظام شعار" تقتل أو تنتقل" وسياسة تعبئة مضادة، أدت لعسكرة المجتمع، وانقسامه على نفسه بين مؤيّد للنظام العسكري، ويقاتل في صفوفه، وبين معارض مقاتل في صفوف الأصوليين.
5. ظلّ النظام رافضاً لأيّ مرونة (قانون الرحمة للرئيس اليمين زروال). واستمر على نهج العنف بهدف إضعاف مقاتلي جيش الإنقاذ (بزعامة مدني مزراق)، وفصلها عن بيئتها الشعبية الحاضنة، وخلق قوى مناوئة لها المتمثلة بالجماعة الإسلامية المسلحة الناقمة على الجبهة الإسلامية للإنقاذ لقبولها بالأساليب السلمية، وسعيه للحوار مع النظام). لم ينفتح النظام، ويحد من سياساته المتشددة إلا بانهماك الجماعات المسلحة، ووجود قوى إسلامية بديلة تحذف الجهاد وشعارات الأسلمة من برامجها مثل (حركة المجتمع السلم) بزعامة (محفوظ نحناح) ووصول نخب معتدلة لها هالة كاريزمية (عبد العزيز بوتفليقة). وهذا أقرب للمراوغة من مفهوم الانفتاح.

خلاصة البحث

توصَّل الباحث في خلاصة خاتمة البحث إلى أنَّ الديكتاتوريات، والأنظمة الشمولية، هي الشكل الأنسب نسبياً في قيادة المجتمعات المشرقية الانفعالية، وصدّ تطرف الأصوليات الدينية، وهمجيتها، شريطة أنْ تكون تحت حكم صالح ورشيد، من خلال تبنّيها نهجاً إصلاحيّاً حقيقياً يسعى لتطوير الروح الجماهيرية، وتعزيز الوعي المدني بحسب الطرح الهيغلي.

النتائج

1. لم تمتلك النخب المعارضة الأصولية أيَّ مشروع إصلاح حقيقي يدعم وعي مواطنة أو أساسيات الحكم الرشيد، فهي لم تسعَ إلا وراء السلطة؛ لذلك تبنَّت خطاباً إقصائياً تجاه الدولة، يفنّد شرعيتها، لتطرح نفسها كبديل مستندةً إلى شعارات الأسلمة. وهذا ما يوضح طبيعة المنافسة المسيسة على شرعية مكونات الهوية الثقافية (الإسلام، العروبة، التاريخ الثوري) ومشاريع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. **وهذا يدل على تحقيق الفرضية الفرعية الأولى.**
2. لا تتحقق مرونة النظام في ظلّ استمرار النخب على مبدأ المحاصصة، لا المشاركة السياسية، وامتلاك النخب المتطرفة لوسائل التأثير المادي والعاطفي؛ مما يجعل بنية النظام غير مستقرة، والتحالفات هشة؛ نتيجة ضغط الصراعات الثقافية والسياسية مما يجعل قابلية النظام للتطرف والانغلاق ممكنة بشكل أسرع من خيار انفتاحه. **وهذا يشير إلى تحقيق الفرضية الثانية.**
3. لا يمكن تحميل مسؤولية تجذير نهج التطرف، وانغلاق النظام على عاتق النخبة المتشددة؛ لأنَّ هناك نخباً متطرفة في المعارضة الأصولية ترفض المشاركة السياسية، وتُكفّر الديمقراطية، وترى في العنف المقدس (الجهاد) الأسلوب الوحيد للوصول إلى السلطة، حيث كانت تتجهز للعنف المسلح، منذ البدايات الأولى لمراحل العملية السياسية السلمية. **وهذا تحقيق للفرضية الثالثة.**
4. يؤدي تطرُّف المعطيات البنيوية إلى بروز الحركة المضادة (الجماعة الإسلامية المسلحة)، بعد حلّ الحركة الأصلية (جبهة الإنقاذ الإسلامية) مما يؤدي لتجذير العنف في المجتمع الجزائري. لم يُفلح الأسلوب الأمني والعسكري وحده في تفتيت عنف المعارضة المضادة، بل زاد من تطرفها (المجازر). وهذا تحقيق للفرضية الرابعة.
5. لم ينفتح النظام بسبب ارتقاء وعيه، وسعيه لتمكين حقوق المواطنة، بل جاء الانفتاح بعد إعادة توازنه. يستنتج من توجه النظام نحو الحوار والمصالحة، ليس من باب إيجاد حلّ جذري وحقيقي للأزمة، وإنما باب المراوغة السياسية؛ لأنَّ النظام أدرك أنَّ المراوغة في الحوار والمصالحة وسيلة ناجعة لاستعادة شرعيته، والحل الأمثل لإنهاء حالة الصراع، وتفتيت عنف الجماعات المضادة والأصلية معاً؛ فأقرَّ (قانون الوئام المدني). –كما هدف من الانفتاح على أحزاب الإخوان خلق قوى أصولية مرنة، تقبل التعايش مع النظام القائم، وتكون بديلة عن جبهة الإنقاذ المتطرف فكرياً في تبنّي مشروع الأسلمة، سواء بالأساليب السياسية، أو عبر مفهوم العنف المقدس الجهاد. **وهذا تحقيق للفرضية الخامسة.**
6. يتبين للباحث أنَّ مرونة المعطيات البنيوية في الحالة الجزائرية، تشير إلى عدم تحقيق فاعليتها من جانب ارتقاء حقيقي للمواطنة والمجتمع المدني، والحكم الرشيد، مما يُفقدها عنصر المرونة ويهيئ للتطرف، ويفتح المجال للجماعات الأصولية الأكثر تطرفاً لتمارس فكرها المنحرف. وحتى المرونة في نهاية المطاف، لم تكن نتيجة سعي حقيقي للإصلاح، بل بحثاً عن شرعية، والعمل بعقلية المنتصر، وإخضاع الخصم، وإيجاد سياسات تعويضية للمنخرطين في أعمال عنف، وعائلات ضحايا المفقودين، والمقتولين. **وهذا يشير إلى تحقيق الفرضية الرئيسة.**

المراجع

1. أمين، أبو عبد الرحمن. (1994). هداية رب العالمين في تبيين أصول السلفيين وما يجب من العهد على المجاهدين. ص: 38.
2. باول. ج. (2017). الحوار مع الجماعات المسلحة: السبيل إلى إنهاء الصراعات المسلحة في العالم. ترجمة: عاشور الشامس. بيروت: لبنان. الدار العربية للعلوم ناشرون. ص: 457.
3. براهيمي، عبد الحميد. (2001). في أصل الأزمة الجزائرية 1958 –1999. ط:1. بيروت: لبنان. مركز دراسات الوحدة العربية. ص: 266.
4. بن حاج، عبد الفتاح علي. (2012). فصل الكلام في مواجهة ظلم الحكام. د.ن. ص: 246.
5. بن حاج، علي. (د. ت). الدمغة القوية لنسف عقيدة الديمقراطية. منبر التوحيد والجهاد.
6. بن طاطة، أبو محمد لخضر. (2015). المسيرة معالمها ومشاهدها في السيرة. الجزائر: الجزائر. المرصد الحضاري لصيانة. الثروة الفكرية. ص: 458.
7. بورجا، ف. (2001) الإسلام السياسي صوت الجنوب. ترجمة: لورين زكري. القاهرة: مصر. دار العالم الثالث. ص: 432.
8. بوكرا إلياس. (2003). الجزائر الرعب المقدس. ترجمة: خليل أحمد خليل. الجزائر: الجزائر. المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار. ص: 433.
9. حجازي، مصطفى. (2005). الإنسان المهدور: دراسة تحليلية نفسية واجتماعية ط: 1. بيروت: لبنان. المركز الثقافي العربي. ص: 35.
10. ستورا. ب. (2012) تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962 –1988. ترجمة: صياح ممدوح كعدان. دمشق: سورية. منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. ص:
11. سعيد، الطاهر. (2012). الحركات الإسلامية في الجزائر الجذور التاريخية والفكرية. ط:1. دبي: الإمارات. مركز المسبار للدراسات والبحوث. ص: 679.
12. عنوان ممدوح. (د.ت). هيونة الإنسان. ط:2. دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع. ص: 233.
13. عزام، عبدالله. (1987). آيات الرحمن في جهاد الأفغان. ط: 2. الزرقاء: الأردن. مكتبة المنار.
14. لابا. س. (2003) الإسلاميون الجزائريون بين صناديق الانتخاب والأدغال. ترجمة: حمادة إبراهيم. القاهرة: مصر. المجلس الأعلى للثقافة. ص: 294.
15. لويسي رابح. (2000). الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين. الجزائر: الجزائر. دار المعرفة. ص:281.
16. مدني، عباسي. (1989). مشكلات تربوية في البلاد الإسلامية. ط: 2. مكة المكرمة: السعودية. مكتبة المنارة. ص: 304.
17. هوفر. إ. (2010). المؤمن الصادق أفكار حول طبيعة الحركات الجماهيرية. ترجمة: غازي بن عبد الرحمن القصيبي. أبو ظبي: الإمارات. هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث. ص: 242.